جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
القاهرة

النظام القانوني لضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي الخاص في العراق ... دراسة مقارنة

رسالة ماجستير تقدم بها الباحث

حاتم غانب سعيد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ محمود مختار أحمد بريري أستاذ القانون التجاري والبحري كلية الحقوق – جامعة القاهرة	رئيسا ومشرفا
أ.د/ سامي عبد الباقي أبو صالحة أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد كلية الحقوق – جامعة القاهرة	عضوا
أ.د/ خليل فيكتور خليل تادرس أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد كلية الحقوق – جامعة القاهرة	عضوا

القاهرة
٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الرساله هديه ال مكتبه كليه العلوم في جامعه القاهره.

مع التقدير

الباحث

حاتم نائب سعيد

٢٠١١/١١/٢٧

جرد
٣١١٣٥

T05-01216

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
القاهرة

النظام القانوني لضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي الخاص في العراق ... دراسة مقارنة

رسالة ماجستير تقدم بها الباحث

حاتم غائب سعيد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ محمود مختار أحمد بريري — رئيساً ومشرفاً
أستاذ القانون التجاري والبحري
كلية الحقوق – جامعة القاهرة

أ.د/ سامي عبد الباقي أبو صالح — عضواً
أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد
كلية الحقوق – جامعة القاهرة

أ.د/ خليل فيكتور خليل تادرس — عضواً
أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد
كلية الحقوق – جامعة القاهرة

القاهرة
٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

(قالوا سبحانك لا علم لنا إلا

ما علمتنا إنك أنت العليم

الحكيم)

صدق الله العظيم

البقرة، الآية (٣٢)

الإهداء

إلى من قال عنهما تعالى في كتابه العزيز ..

" " " "

والدي الحبيبين .

إلى من تحملوا المشاق من أجل دراستي .... أخواتي الأعزاء

إلى من ساندتني طوال رحلتي ..... زوجتي الحبيبة

إلى أزهار حياتي اليانعة ..... أولادي الأعزاء

إلى ينابيع العلم والعطاء ..... أساتذتي الأفاضل

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا ..

الباحث

شكر وتقدير

ربنا افتح علينا بفضلك فأنت خير الفاتحين . الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه . وبعد:

أما وقد أنهيت كتابة هذه الرسالة ، كان حقاً علي أن أتقدم بخالص شكري وامتناني لأستاذنا الفاضل الدكتور محمود مختار احمد بريري أستاذ القانون التجاري والبحري كلية الحقوق جامعة القاهرة بقبولي تلميذاً عنده والأشراف على الرسالة وترأسه لجنة الحكم عليها وتقويمها فواكبها منذ ابتدائها كفكرة في الذهن إلى أن ظهرت بهذه الصورة التي بين أيديكم والذي وجدته عظيماً في تواضعه كبيراً في ترفعه ، عالماً في فكره . ولمست منه إسداء المعروف وسماحة الخلق وطيب المعدن وسخاء النفس . ولا يسعني في هذا المقام أمام عجزي عن وفائه إلا أن أدعوا الله عز وجل أن يحفظه ويبقيه للعلم ذخراً ولطلبة العلم عونا.

كما يشرفني أن أتقدم بخالص شكري وامتناني للأستاذ الفاضل الدكتور سامي عبد الباقي أبو صالح أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد كلية الحقوق جامعة القاهرة .لتكرم سيادته بالاشتراك في لجنة الحكم على الرسالة وتقويمها رغم مسئولياته الكبيرة ومشاغله الكثيرة . ولا شك أن مشاركته في مناقشة الرسالة ستثري البحث وتزيد معرفة الباحث فجزاه الله عني خير الجزاء

كما يشرفني أن أتقدم بخالص شكري وامتناني للأستاذ الفاضل الدكتور خليل فيكتور خليل تادرس أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد كلية الحقوق جامعة القاهرة . لتفضل سيادته بقبوله الاشتراك في لجنة الحكم على الرسالة وتقويمها رغم مسئولياته الكبيرة ومشاغله الكثيرة ولاشك أن مشاركته في مناقشة الرسالة ستثري البحث وتزيد معرفة الباحث بعلمه الوفير فجزاه الله عني خير الجزاء.

وفي النهاية لا أجد ما أقول إلا أنني حاولت قدر جهدي أن ابحث وادقق لعل هذه الرسالة تحوز على رضاكم وتفوز بقبولكم ، وفقكم الله للحق والخير وخدمة العلم في بلادنا .

الباحث

المقدمة

المقدمة

أهمية الموضوع :

تشغل قضية الاستثمار والتنمية الاقتصادية اهتماماً كبيراً لكافة الدول في مجتمعنا المعاصر، سواء كانت الدول المتقدمة أو الدول النامية، إلا أن أهميتها تزداد وضوحاً في الدول النامية، نظراً لما تتعرض له من عقبات وتحديات في هذا المجال، وتزايد الرغبة الأكيدة في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي لذا فتحت هذه الدول ، خاصة العربية منها أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي، لأن التقدم الاقتصادي يرتبط بالضرورة مع الانفتاح على العالم الخارجي للاستفادة من القدرات التكنولوجية والعلمية والفنية المتاحة.

أن المشكلة الحقيقية التي تعاني منها الدول النامية. لها عدة أسباب، ومن أهمها : عدم قدرة هذه الدول على استغلال ما لديها من موارد طبيعية وبشرية بشكل مناسب ،أما بسبب قلة الخبرة التقنية أو انعدامها أو لعدم توافر رأس المال اللازم لذلك ،ولغرض تجاوز هذه المعوقات اتجهت الدول النامية كالعراق ومصر إلى الاستثمارات الأجنبية، كحل أمثل يخفف من مشكلة التنمية في هذه الدول، نظرا لما تحققه هذه الاستثمارات من فائدة مزدوجة من خلال توافر رأس المال اللازم لإنشاء صناعات متطورة وفي مجالات عديدة وبصورة خاصة في المشاريع الإستراتيجية التي تزيد من حجم الصادرات الوطنية، إلى جانب الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية للوفاء باحتياجات السوق المحلية من جهة وتقديم المعرفة العلمية والتدريب الفني والإداري لمواطنيها من جهة ثانية.

إن المهمة الأولى لأي دولة ترغب في جذب المستثمرين إليها هي محاولة إزالة المخاوف والشكوك التي تساور هؤلاء المستثمرين وتقديم الدليل لهم على إنهم سوف يكونون محل ترحيب وحسن معاملة ،وإنهم سيجدون كافة المعلومات والبيانات الدقيقة التي تساعدهم في إقامة مشاريعهم .

لذلك تسعى الدول المضيفة للاستثمارات إلى تهيئة مناخ استثماري مناسب ، وتقدم في سبيل ذلك الكثير من الحوافز والضمانات والتيسيرات الإدارية المختلفة. غير أنها- لا تستطيع

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
خطة البحث	٤
الفصل التمهيدي: ماهية الاستثمار الأجنبي الخاص.	٦
المبحث الأول : التعريف بالاستثمار الأجنبي الخاص.	٦
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي الخاص.	٧
١- تعريف الاستثمار لغة. ٢- تعريف الاستثمار اصطلاحا. ٣- التعريف القانوني للاستثمار الأجنبي.	٨ ٨ ٨
الفرع الأول : المحاولات الفردية لتعريف الاستثمار الأجنبي.	٩
الفرع الثاني : المحاولات الجماعية لتعريف الاستثمار الأجنبي.	١١
١- التعريف الاقتصادي للاستثمار الأجنبي .	١٢
المطلب الثاني . أنواع الاستثمار الأجنبي الخاص.	١٣
الفرع الأول.الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر .	١٣
١- مفهوم الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر . ٢- تعريف الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر .	١٤ ١٤
الفرع الثاني : الاستثمار الأجنبي الخاص غير المباشر.	١٦
١- تعريف الاستثمار الأجنبي الخاص غير المباشر . ٢- إشكال الاستثمارات الأجنبية الخاص غير المباشر.	١٦
أولا. القروض التي تقدمها الهيئات الخاصة والإفراد.	١٧
١- قروض الصادرات او تسهيلات الموردين. ٢- قروض البنوك الأجنبية الخاصة . ٣- القروض الدولية.	١٧ ١٨ ١٨
ثانيا- الاستثمار في حافظة الأوراق المالية.	١٩
المبحث الثاني : الشكل القانوني للاستثمار الأجنبي الخاص .	٢١
المطلب الأول : الاستثمار بواسطة الشخص الطبيعي .	٢١

تأسيس المشروع الفردي .	٢٢
شركة الشخص الواحد في القانون العراقي.	٢٣
مزايا وعيوب المشروع الفردي .	٢٤
انقضاء وتصفية المشروع الفردي.	٢٤
المطلب الثاني : الاستثمار بصيغة المشروع المشترك.	٢٥
١- شركة الأشخاص .	٢٧
٢- شركة الأموال .	
٣- الشركات المختلطة .	
أولا- شركة التوصية بالأسهم.	
ثانيا- الشركات ذات المسئولية المحددة.	
المطلب الثالث : الشركات متعددة الجنسية كشكل من إشكال الاستثمار.	٣٥
الفرع الأول : تعريف الشركات متعددة الجنسية.	٣٦
الفرع الثاني : خصائص الشركات متعددة الجنسية.	٣٦
الفصل الأول – الحوافز المقررة للاستثمار الأجنبي الخاص	٤٢
المبحث الأول : الحوافز المالية والنقدية والإعفاءات الضريبية .	٤٣
المطلب الأول : الحوافز المالية والنقدية	٤٣
١- تخصيص الأراضي.	٤٣
٢- استيراد الآلات والمعدات .	٤٦
٣- فتح حسابات بالنقد الأجنبي.	٤٧
٤- حرية تحويل وإعادة تصدير الأموال المستثمرة .	٤٨
٥- تحويل عائد رأس المال المستثمر للخارج .	٥٠
المطلب الثاني : الإعفاءات الضريبية .	٥١
الفرع الأول : تعريف الإعفاءات الضريبية .	٥٣
١- الإعفاءات الضريبية في التشريع العراقي.	٥٣
٢- الإعفاءات الضريبية في التشريع المصري.	٥٥
الفرع الثاني : أنواع وصور الإعفاءات الضريبية.	٦٠
١- المعاملة الضريبية للخسائر المرحلية .	٦٠
٢- الاستهلاك الضريبي المعجل (السريع) للاصوال المادية.	٦١

٣- اسلوب مسموحات الاستثمار .	٦٢
٤- طريقة الاعفاء الزمني وتاجيل الضريبة .	٦٣
٥- نظام تثبيت الضريبة .	٦٤
٦- نظام اعفاء الارباح العرضية والرأسمالية .	٦٥
٧- نظام التمييز.	٦٥
٨- تفادي الازدواج الضريبي .	٦٦
المبحث الثاني : الحوافز والتيسيرات الإدارية .	٦٩
المطلب الأول : إنشاء الهيئات المتخصصة بالاستثمار .	٦٩
الفرع الأول : الهيئة الوطنية لاستثمار في العراق .	٦٩
الفرع الثاني : الهيئة العامة للاستثمار في مصر .	٧١
المطلب الثاني : توافر المعلومات الاستثمارية والخدمية .	٧٤
الفرع الأول : الترويج لاستثمار .	٧٤
١- إنشاء وكالات لترويج الاستثمار .	٧٤
٢- الترويج بواسطة المندوبين والمؤتمرات الدولية .	٧٦
٣- الترويج للاستثمار عن طريق وسائل الإعلام .	٧٧
٤- الترويج للاستثمار عن طريق المنظمات الدولية .	٧٧
٥- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في جذب الاستثمارات	٧٨
الفرع الثاني : توافر الخدمات الادارية .	٧٨
١- برنامج تبسيط الإجراءات .	٧٨
٢- انتهاج سياسة الشباك الواحد .	٧٩
٣- خدمات إدارية أخرى .	٨٠
الفصل الثاني : الضمانات المقررة للاستثمار الأجنبي الخاص .	٨٢
المبحث الأول : الضمانات القانونية .	٨٢
المطلب الأول: منح حق الإقامة وتسهيل دخول ومغادرة المستثمر الأجنبي .	٨٢
الفرع الاول : منح حق الإقامة والدخول للمستثمر الأجنبي .	٨٣
الفرع الثاني : السماح للمستثمرين الأجانب بالتنقل داخل إقليم الدولة المضيفة .	٨٥
الفرع الثالث : السماح للمستثمر الأجنبي الخروج من اقليم الدولة .	٨٦
المطلب الثاني : عدم جواز التأميم والمصادرة للمشروع الاستثمار الأجنبي .	٨٧

الفرع الاول : عدم جواز التأميم للمشروع الاستثمار الأجنبي .	٨٨
١- نشاة ظاهرة التأميم وتطورها .	٨٨
٢- تعريف التأميم :	٨٨
٣- التأميم في القانون الدولي .	٩٠
٤- التأميم في التشريع العراقي .	٩٢
٥- التأميم في التشريع المصري .	٩٢
الفرع الثاني : عدم مصادرة المشروع الاستثماري .	٩٤
١- تعريف المصادرة .	٩٤
٢- انواع المصادرة .	٩٥
٣- التمييز بين التأميم والمصادرة .	٩٧
المبحث الثاني : الضمانات المالية .	٩٩
المطلب الاول : التعويض عن الاضرار التي تلحق بالمستثمر الأجنبي.	٩٩
الفرع الاول : مبررات التعويض .	١٠٠
الفرع الثاني : شروط التعويض .	١٠١
١- التعويض السريع.	١٠٢
٢- التعويض الفعال .	١٠٢
٣- التعويض العادل .	١٠٣
الفرع الثالث: طلب التعويض .	١٠٤
المطلب الثاني : تحويل الرواتب والتعويضات التي يحصل عليها المستثمر الى الخارج .	١٠٦
١- تحويل جزء من مرتبات العاملين والإداريين في التشريع العراقي .	١٠٦
٢- تحويل جزء من مرتبات وتعويضات العاملين في المشروع الاستثماري في التشريع المصري .	١٠٧
الفصل الثالث: الرقابة على مشروعات الاستثمار .	١٠٩
المبحث الأول : ماهية الرقابة وأهدافها .	١١٠
المطلب الأول : ماهية الرقابة على مشروعات الاستثمار .	١١٠
١- تعريف الرقابة لغة .	١١٠
٢تعريف الرقابة اصطلاحاً .	١١١

المطلب الثاني : أهداف الرقابة على المشاريع الاستثمارية	١١٢
المطلب الثالث : مراحل الرقابة	١١٤
المبحث الثاني : أنواع الرقابة وأثرها على مشروعات الاستثمار	١١٧
المطلب الأول : الرقابة الحكومية الخارجية والداخلية	١١٧
الفرع الأول : الرقابة الحكومية الخارجية .	١١٧
الفرع الثاني : الرقابة الحكومية الداخلية .	١٢٠
المطلب الثاني : الرقابة السابقة على التأسيس او اللاحقة عليه .	١٢٢
الفرع الأول : الرقابة السابقة على التأسيس .	١٢٢
الفرع الثاني : الرقابة اللاحقة على التأسيس.	١٢٤
المطلب الثالث : اثأر الرقابة على مشروعات الاستثمار	١٢٧
الفرع الأول : الآثار الايجابية للرقابة على مشروعات الاستثمار .	١٢٧
الفرع الثاني : الآثار السلبية للرقابة على مشروعات الاستثمار .	١٢٨
١- تعدد الأجهزة الرقابية .	١٢٨
٢- افتقار الخبرة الفنية الثقافية .	١٢٩
٣- تخلف الأساليب المحاسبية والرقابية المستخدمة .	١٢٩
الخاتمة .	١٣٠
اولا : النتائج .	١٣٠
ثانيا : التوصيات .	١٣٣
قائمة المصادر .	١٣٦
أولا : الكتب والمؤلفات العامة .	١٣٦
ثانيا : اطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير .	١٤٢
ثالثا : المجلات والدوريات .	١٤٥
رابعا : القوانين والقرارات.	١٤٦
خامساً: المراجع الأجنبية.	١٤٧